المراجعة البيئية ورهان تحقيق التنمية المستدامة

Environmental auditing and sustainable development

د. حميدة أوكيل
جامعة البويرة / الجزائر
Email : zoubeirayache@yahoo.fr

ملخص:
تبنت معظم الدول التنمية المستدامة كهدف وطني لها في ظل التدهور البيئي وما أحدثته الثورة الصناعية من استنزاف للموارد وإخلال بالتوازن العام، وفي ظل الضغوط على المنشآت للقيام بمسؤولياتها اتجاه البيئة والمجتمع أصبحت حماية البيئة ضرورة حتمية ليظهر التدقيق البيئي كأحد الروافد للمحافظة البيئية ووسيلة للتأكد من الالتزام بالقوانين والسياسات والبرامج الإدارية البيئية وكأداة لتحديد حجم الإجهاد الكي والنوعي الذي يحدث للبيئة والموارد.
وباعتبار الاستدامة نسيج يلف جميع المؤسسات التي لها مستقبل حيث يمثل الأداء الاجتماعي والبيئي عاملا رئيسيا للنجاح ليبرز معالم مساهمة التدقيق البيئي من حيث تقاريره لتوفير المعلومات اللازمة لأغراض التنمية المستدامة.
الكلمات المفتاحية: التدقيق البيئي، التنمية المستدامة، تقارير التدقيق، الإدارة البيئية، الوعي البيئي.

Abstract:
Most countries have adopted sustainable development as a national goal in light of the environmental deterioration and the industrial revolution resulting from the depletion of resources and the disruption of the general balance. Under pressure on enterprises to carry out their responsibilities towards the environment and society, environmental protection is an imperative necessity to show environmental auditing as one of the branches of environmental conservation and a means of ensuring compliance with laws Environmental management policies and programs and as a tool to determine the amount of stress and type of stress that occurs to the environment and resources*.*
As sustainability is a fabric that surrounds all institutions with a future where social and environmental performance is a key success factor, it highlights the contribution of environmental auditing in terms of its reporting to the provision of information for sustainable development.
Key Words : Environmental Audit, Sustainable Development, Audit Reports, Environmental Management, Environmental Awareness.

تمهيد:

إن اقتراح مصطلح التنمية المستدامة في عام 1987 ضمن تقرير هيئة بوند تلاند المبني على التلبية احتياجات الحاضر دون زيادة العبء على الأجيال القادمة والمتضمن العناصر الثلاثة المرتبطة ضمن عملية التنمية المستدامة والمتمثلة في البيئة الاقتصاد والمجتمع، ثم مؤتمر ريوديوجانير عام 1992 وما عرف بـ "قمة الأرض" كان الانطلاقة لتبني معظم الدول التنمية المستدامة كهدف وطني لها في ظل تفاقم المشكلات البيئية نتيجة ذروة الثورة الصناعية وما أحدثته من تدهور بيئي واستنزاف لمواردها وإخلال بتوازنها وفي ظل التزايد المطرد لحدة الظاهرة وما تشكله من خطر على الإنسانية أصبح التوجه نحو حماية البيئة ضرورة حتمية إذ شكل ضغوط على المنشآت للقيام بمسؤوليتها اتجاه المجتمع.

وباعتبار الاستدامة عبارة عن نسيج يلف جميع أوجه الحياة وأحد أهم القضايا الإدارية بالنسبة للشركات التي تريد أن يكون لها مستقبل حيث الأداء الاجتماعي والبيئي يمثل عاملا رئيسيا من الأعمال الناجحة في الشركات والذي يقاس بالمتغيرات والمؤشرات المالية والإفصاح عنها في القوائم المالية، ليبرز ضغط الجهات المعنية ومدى المساهمة التي تقدمها منظمات الأعمال في التنمية المستدامة ليصب الاهتمام بمدى الأداء البيئي للمؤسسة.

ليظهر التدقيق البيئي كأحد الروافد المهمة للمحافظة على البيئة ووسيلة للتأكد من الالتزام بالقوانين والسياسات والبرامج الإدارية البيئية لتحقيق التنمية المستدامة.

كما لأهمية تقارير المراجعة البيئية وما توفره من معلومات لازمة لأغراض التنمية المستدامة لتظهر إشكالية بحثنا: **"مدى مساهمة المراجعة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة"؟.**

ولإزالة الإبهام على إشكالياتنا قسمنا موضوع بحثنا إلى ثلاثة محاور:

المحول الأول: الإطار النظري للمراجعة البيئية.

المحور الثاني: التنمية المستدامة.

المحول الثالث: دور المراجعة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة.

أولا: الإطار النظري للمراجعة البيئية.

1. الضرورة الموضوعية لتبني المراجعة البيئية: تعد المخاطر البيئية من أخطر التحديات التي تواجه الإنسان في العصر الحالي حيث تعددت أنواعها وتزايدت حدتها وتفاقمت مشكلاتها إذ شملت مجالات متعددة من تلوث مائي وهوائي وترابي وإشعاعات وفضلات الصرف الصحي ومختلف أثر الصناعات الأخرى...الخ.

ليصبح التوجه نحو حماية البيئة وتقليل آثار التدهور البيئي والحد من أخطاره عن طريق نشر الوعي بين كافة شرائح المجتمع كمسؤولية اجتماعية وبالنظر إليها كأخلاقية الأعمال، استوجب على الجهات المعنية في الدولة جعلها من أولوياتها بتفعيل ترسانة التشريعات والقوانين ومحاولة إيجاد أداة قادرة على القيام بتقييم دوري منظم حيادي وفني يحدد كفاءة نظم الإدارة البيئية من خلال الرقابة على مختلف الأنشطة ذات الصلة بالبيئة، وفي ظل تعدد وتنوع التدقيق الذي لم يعد مقتصر على أنواع التدقيق المالي فحسب، بل تطورت لتشكل مجالات أخرى منها التدقيق البيئي تقييما للأداء البيئي في ظل ما تتكبده المؤسسات من تكاليف والتزامات مالية بسبب التلوث الذي قد تحدثه، وبالنظر لتطور أهداف التدقيق المبني على تحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية بالقضاء على مظاهر الإسراف في استخدام الموارد المتاحة والعمل على التوفيق بين تحقيق الرفاه الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، لنبرز أهمية التدقيق كأداة فعالة لتحديد حجم الإجهاد الكمي والنوعي الذي يحدث للبيئة والموارد سواء تلوثا كان أو تدهورا عن طريق مراجعة السياسات وبرامج المؤسسة للتحقق من كفاءتها وفاعليتها والتزامها بالمعايير واللوائح التي تحكم هذا الأداء.

2. مفهوم المراجعة البيئية: تعددت مفاهيم المراجعة البيئية وسنركز على أهمها ضمن إطار الجهات المعنية والمتخصصة بحماية البيئة ومنها:

– تعريف وكالة حماية البيئة الأمريكية "EPA" "التدقيق البيئي فحص انتقادي دوري منظم وموثق وموضوعي، بواسطة منظمة الأعمال أو جهة مستقلة ذات سلطة قانونية للعمليات الإنتاجية وما يرتبط بها من أنشطة فرعية لتحديد تأثيرها على البيئة ومتغيراتها"[1].

– تعريف غرفة التجارة الدولية "icc" التدقيق البيئي "أداة إدارية داخلية تعمل على التقييم الدوري الموثق والمنظم لمدى كفاءة أداء نظام الإدارة البيئية ومدى اهتمام الإدارة بحماية البيئة من خلال رقابة الإدارة على الأنشطة البيئية ومدى تنفيذ البرامج والسياسات المرتبطة بالأنشطة البيئية والتي من خلالها يتم الوفاء بمتطلبات التشريعات والقوانين البيئية"[2].

– يعرف التدقيق البيئي أو المراجعة البيئية على أنه فحص منظم وموضوعي دوري بواسطة الوحدة الاقتصادية أو جهة خارجية للتعرف على مدى انسجام عمليات التشغيل والممارسات المختلفة مع المتطلبات القابلة للتطبيق[3].

– تعريف معيار ISO14001 الخاص بالإدارة البيئية العالمية إلى أن المراجعة البيئية هي "عملية تدقيق موثوقة للحصول على أدلة موضوعية وتقييمها وذلك لتحديد ما إذا كانت الأنشطة البيئية تتطابق مع معايير التدقيق والتوصل إلى نتائج عن هذه العملية"[4].

إلى ما سبق من خلال التعاريف يتضح أن التدقيق البيئي إما أن يتم داخليا بواسطة المنشأة، أو بواسطة جهة خارجية مستقلة ويرى Thomson أن أهمية التدقيق الداخلي البيئي يكمن في ضرورة قيام المنظمة في تقييم أدائها لتقريرها إذا كانت تحقق أهدافها البيئية القانونية أم لا[5].

3. متطلبات المراجعة البيئية: إن معظم المنظمات التي تتكفل بإشباع التنمية المستدامة في عملياتها، تستوجب توفير متطلبات للتدقيق البيئي منها[6].

– وجود برامج مخططة تتعلق بتحديد مسبق للتأثيرات البيئية المتوقعة المرتبطة بنشاط المؤسسة خاصة النشاطات الصناعية.

– ضرورة وجود قوانين وسياسات إدارية بيئية كقاعدة استرشادية للحكم على مدى التزام المؤسسة بخططها خاصة فيما يتعلق بمعالجة التأثيرات السلبية لنشاطاتها على البيئة.

– إمكانية القياس المالي لما تتكبده المؤسسة من أعباء مالية للوفاء بالالتزامات اتجاه البيئة من خلال إبلاغ النتائج للجهات المعنية.

– الضرورة الموضوعية لوجود معايير التدقيق كمقومات أساسية أو مستويات أداة معينة متعارف عليها يسترشد بها المدقق في سبيل تدقيق أدوات القياس المحددة للتأثيرات البيئية ومعالجتها والتعبير عنها بصورة مالية.

– ضرورة وجود الدعم الكافي من قبل الإدارة العليا وضرورة توفير التدريب المناسب لهم حول مواضيع البيئية كالجوانب الفنية البيئية وتكنولوجيا وعلوم البيئية.

– ضرورة توافر الخبرة في مجالات البيئية ذات العلاقة كالهندسة البيئية والصحة البيئية.

– توفير هيئات مختصة تهتم بالمدققين وإعادة تأهيلهم للقيام بالتدقيق البيئي سواء مدققين خارجيين أو تدقيق داخلي نظرا لما تتطلبه العملية من مؤهلات علمية معينة لتحديد المخاطر القائمة أو المحتملة.

– وجود نظام للمحاسبة عن التكاليف والالتزامات البيئية.

4. أهداف وأهمية المراجعة البيئية:

أ. أهداف المراجعة البيئية: في ظل تنامي الوعي الدولي بضرورة المحافظة على البيئة وما صاحبه من انتشار المنظمات وجماعات حماية البيئة زيادة إلى التدقيق البيئي كأحد الروافد المهمة للتأكيد على مدى الالتزامات الإدارية البيئية بالسياسات والقوانين والبرامج أما أهدافه فيمكن ذكرها لا للحصر فيما يلي:[7]

– تصميم نظام تقييمي يزود الإدارة بمعلومات عن الأداء البيئي بشأن الأهداف المحددة ضمانا لتحقيقها.

– العمل على مساعدة الإدارة على التنبؤ بالمخاطر البيئية المحتملة وكيفية معالجتها والالتزام بمتطلباتها.

– تقييم محايد ومنظم لفعالية نظم الإدارة البيئية.

- ترشيد القرارات المتعلقة بالبيئة وزيادة فعالية الرقابة على الأداء البيئي من قبل الأطراف الفاعلة (أداة المؤسسة، الأجهزة الحكومية الهيئات الناشطة).
- فحص مدى التزام الإدارة بتنفيذ البرامج والسياسات المرتبطة بالأنشطة البيئية ووعيها بالأداء البيئي.
- التأكد من صحة ودقة المعالجات المحاسبية التي تم التعبير عنها بصورة مالية في القوائم المالية لاستفادة منها في اتخاذ القرارات.

كما يساهم التدقيق خاصة الداخلي منه بالنسبة للمؤسسة:

- الحد من مشكل التلوث البيئي.
- رفع سمعة المؤسسة وتحسين صورتها أمام المجتمع.
- زيادة ربحية المؤسسة.
- تفادي العقوبات والخبرات التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة والتقليل من الضغوط الممارسة من قبل المنظمات وجماعات حماية البيئة.
- اتخاذ قرارات إدارية سليمة في ظل توفير المعلومات.

ب. أهمية المراجعة البيئية: للمراجعة البيئية أهمية بالغة تنبع من الاهتمام البالغ بحماية البيئة نفسها وما تتعرض له من تأثيرات سلبية بسبب تعدي المؤسسات وتخليها عن التزاماتها البيئية دون تحمل لتكاليف تذكر مقابل ذلك فضلا عن الضغوطات الاجتماعية والقانونية ومن أجل تجسيد دورا إيجابيا للمؤسسة لتحمل أعباء المساهمة في معالجة أو تقليل التأثيرات السلبية ونتاج لذلك ظهرت المحاسبة البيئية كفرع إضافي للمحاسبة المالية لينشأ بالمقابل فرعا له في التدقيق أطلق عليه التدقيق البيئي وترجع أهمية التدقيق إلى مساهمته في خدمة عدة طوائف لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمؤسسة المعنية والتي تستخدم التقارير وتعتمد عليها في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها ويمكن توضيح أهمية التدقيق وفق البيان الموالي:

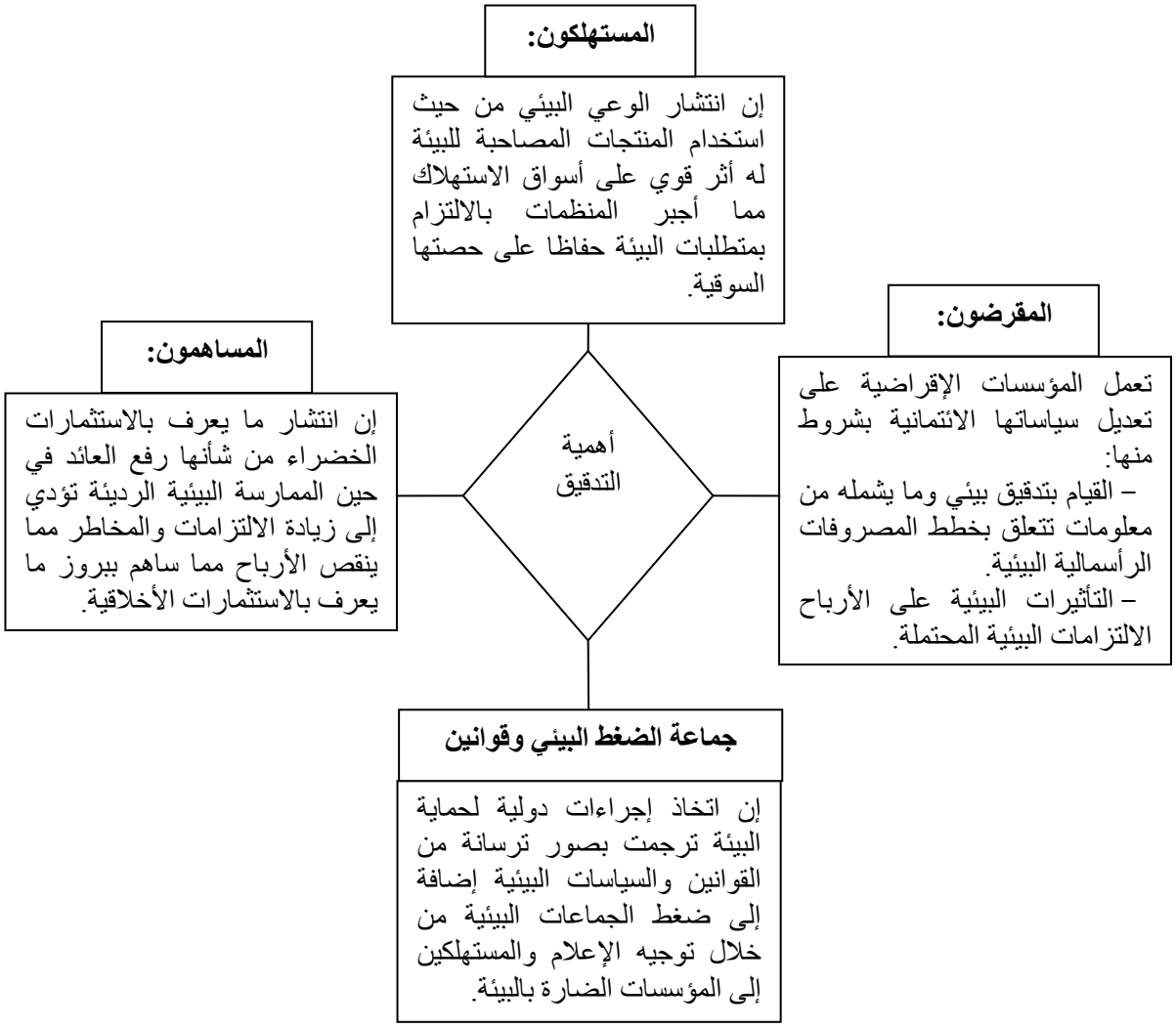

من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

5. أنواع المراجعة البيئية: ويمكن عرض أنواع المراجعة البيئية كما يلي:[8]

1.5. مراجعة نظم الإدارة البيئية: تقوم كل دراسة:

- مدى التزام المؤسسة بالقوانين البيئية التي تخضع لها.
- مدى التزام المؤسسة بسياسات وإجراءاتها البيئة.
- تحديد وتقييم المخاطر البيئية.
- تحديد الإجراءات التصحيحية التي يتعين على إدارة المؤسسة اتخاذها لتحسين الأداء البيئي.

2.5. مراجعة الالتزام البيئي: تقوم على دراسة الأنشطة والعمليات في إطار القيود القانونية التي تفرضها التعليمات وتضمن ثلاث مراحل:

- مرحلة التقييم الأولية.
- مرحلة الفحص الفني والتفصيلي كمصداقية التقارير البيئية.
- مرحلة الفحص البيئي للمواقع وتفسير النتائج.

3.5. مراجعة التحويل أو نقل الملكية: وتضمن تقديرات نقل موقع الملكية وتقييماتها ويتم أداء مراجعة نقل الملكية وفق المراحل التالية:

- مرحلة فحص سجلات الأصول الثابتة.
- مرحلة اختبار التلوث الفعلي والمحتمل في تلك الأصول.
- مرحلة تحديد مقدار أو حجم التلوث ونظافة وتكاليف إزالته.

4.5. مراجعة المواقع: وتتم عند شراء أو بيع الأراضي أو العقارات بهدف محاولة استبعاد أو تخفيض المخاطر البيئية.

5.5. مراجعة الصحة والأمان: يهدف هذا النوع إلى تقييم سياسات الوحدة الاقتصادية أي التعرف على مدى كفاءة تنفيذ السياسات والإجراءات ومدى ملاءمتها للتطبيق في ضوء أية تغيرات في القوانين البيئية.

6.5. مراجعة دورة حياة المنتج: تعتمد هذه المراجعة على تقييم التأثيرات البيئية السالبة التي تترتب على مزاولة المؤسسة لنشاطاتها.

7.5. مراجعة إدارة المخلفات: تهدف إلى التعرف على الأضرار البيئية المرتبطة بإدارة المخلفات بهدف العمل على استبعاد أو تخفيض الالتزامات البيئية.

6. مزايا وعيوب المراجعة البيئية: للمراجعة البيئية مزايا وعيوب منها:

1.6. مزايا المراجعة البيئية:[9]

- تجنب المسؤوليات البيئية.
- تحديد الفرص الخاصة بوفرات التكلفة أي تحقيق وفورات التكلفة عن طريق البحث عن أفضل الطرق الملائمة للاستغلال أي إيجاد عمليات تشغيلية أكثر كفاءة.
- تحسين القرارات الإدارية من خلال ارتفاع جودة المعلومات وملائماتها.
- حماية بيئية معززة إذ تساعد المراجعة البيئية على تحسين الإدارة البيئية.
- تحسين علاقة المؤسسة مع المتعاملين معها.
- تعزيز صورة أو سمعة المؤسسة.
- توجيه الاهتمام نحو مكامن الخلل والإخفاق فالمراجعة تؤمن آليات لتصحيح وتقييم مكامن الخلل والإخفاق.
- تخفيض أو تجنب المصاريف المرتفعة الناتجة عن العقوبات.

2.6. عيوب المراجعة البيئية: تتطلب برامج المراجعة البيئية موارد مالية ضخمة فحسب متطلبات التسجيل في نظام الإدارة والمراجعة البيئية الأوربي تتم المراجعة على الأقل مرة كل 3 سنوات وهو ما يستلزم الحاجة إلى موارد ضخمة لتطوير هذه البرامج كما أنها النتائج السلبية التي قد يحملها التقرير قد يؤثر على سمعة المؤسسة، ومنه يمكن إدراج هذه العيوب فيما يلي:[10]

- الحاجة إلى موارد لتطوير وتطبيق الحفاظ على برامج المراجعة البيئية.
- النتائج المعاكسة للمراجعة التي لا تغطي انتهاكات المتطلبات البيئية القانونية.
- التأثير السلبي على سمعة المؤسسة.

أولا: التنمية المستدامة:

1. تعريف التنمية المستدامة:

– عرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بأنها "التنمية التي تقضي بتلبية الحاجات الأساسية للجميع وتوسيع الفرصة أمام المجتمع لإرضاء طموحاتهم إلى حياة أفضل ونشر القيم التي تشجع أنماط استهلاكية ضمن حدود الإمكانات البيئية التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها بشكل معقول"[11].

– عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية أنها "إدارة الموارد الاقتصادية بطريقة تحافظ على الموارد البيئية أو تحسينها لكي تمكن الأجيال المقبلة من أن تعيش حياة كريمة أفضل".

– هي الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية المتاحة بشكل يكفل الرخاء الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة.

من التعاريف السابقة نستنتج بعض خصائص التنمية المستدامة وتتمثل فيما يلي:[12]

- تسعى التنمية المستدامة لتقدم بشرى جمعاء وامتداد مستقبلي بعيد.
- تعني باحتياجات الحاضر دون المساس بقدر الأجيال القادمة.
- تتحدد الاحتياجات اجتماعيا وثقافيا ومن ثم تتطلب التنمية المستدامة انتشار للقيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتخطى حدود الممكن بيئيا.

2. العناصر المكونة للتنمية المستدامة: من أهم العناصر المكونة للتنمية المستدامة نجد:[13]

– ضمان النمو الاقتصادي.
– المحافظة على الموارد الطبيعية لأجيال المستقبل.
– العمل على التنمية الاجتماعية.

من خلال العناصر يظهر الترابط بين الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة ببعدها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
النمو الاقتصادي المستديم كفاءة رأس المال إشباع الحاجات الأساسية العدالة الاقتصادية	المساواة في التوزيع المشاركة الشعبية التنويع الثقافي استدامة المؤسسات	النظم الإيكولوجية الطاقة التنويع البيولوجي الإنتاجية البيولوجية القدرة على التكيف

من إعداد الباحثة بالاعتماد على عثمان محمد غنيم ماجدة أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص40.

3. أهداف التنمية المستدامة: تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق عدة أهداف منها:[14]

– تحسين القدرة الوطنية على إدارة الموارد الطبيعية إدارة واعية رشيدة لتحقيق حياة أفضل لكافة فئات المجتمع.
– احترام البيئة الطبيعية من خلال تنظيم العلاقة بين الأنشطة البشرية وعناصر البيئة.
– تعزيز الوعي البيئي للسكان وتنمية إحساس الفرد بمسؤوليته تجاه المشكلات البيئية.
– ضمان إدراج التخطيط البيئي في كافة مراحل التخطيط الإنمائي من أجل تحقيق الاستقلال الرشيد للموارد الطبيعية للحيلولة دون استنزافها وتدميرها.
– ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع وجميع ما يكفي من البيانات الأساسية ذات الطابع البيئي للسماح بإجراء تخطيط إنمائي سليم.
– ضمان المشاركة الفعالة عن طريق الإعلام.
– التركيز بوجه خاص على الأنظمة المعرضة للأخطار مثل التصحر، تلوث المياه، العمران العشوائي.

4. مسؤولية المؤسسة لتحقيق التنمية المستدامة: إن تحقيق التنمية المستدامة كغاية في حد ذاتها تستوجب تقيد المؤسسات ببعض المسؤوليات لتحقيقها وهي:[15]

– وجود إستراتيجيات وسياسات بيئية.
– العمل على استخدام تكنولوجيا الإنتاج النظيف.
– إعادة استخدام الموارد وتقليل التلوث.
– نشر الوعي البيئي بين العاملين بالمؤسسة وعملائها أو المستفيدين والمجتمع.

– أن لا يتعدى استخدام المؤسسة من الموارد الطبيعية الحد الذي يكفل تجدد تلك الموارد بصورة طبيعية.
وتكمن إشكالية التوفيق بين متطلبات التنمية ومتطلبات الحفاظ على البيئة في المؤسسة فيما يلي:[16]

– الترشيد والاستغلال العقلاني للموارد غير المتجددة.
– تجنب إعاقة قدرة البيئة على تجديد مواردها المتجددة.
– محاولة إعطاء البيئة فرصتها على تحليل أوضاعها في ظل ما تكتنفه من نفايات ومخلفات إنتاجية.
– محاولة التوفيق بين الأهداف التنمية والقدرات البيئية من خلال العمل على ألا تفوق الأهداف غير المتجددة إمكانية التنمية.

5. معايير الأداء المعنية بالاستدامة البيئية والاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة: يستلزم على المؤسسة التقيد والوفاء بمعايير الأداء المعنية بالاستدامة البيئية والتي تتضمن ثمانية معايير وهي:[17]

1.5. معيار الأداء رقم -1- ويتضمن تقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية وإداراتها ويرسخ التقييم المتكامل من أجل تحديد الآثار والمخاطر مع ضرورة تشجيع الجهات المتعاملة على تطبيق نظام الإدارة والبيئة، ويؤكد أهمية إدارة الأداء البيئي والاجتماعي، ويعد نظام تقييم وإدارة الجوانب البيئية والاجتماعية الفعال عملية ديناميكية ومستمرة ويتضمن المشاركة بين الجهة المتعاملة مع المؤسسة والعاملين بها والمجتمعات المحلية وغيرها من أصحاب المصالح ويستلزم نظام الإدارة توافر أسلوب منهجي لإدارة المخاطر والآثار البيئية على نحو منظم ومستمر ويشجع هذا النظام الأداء البيئي السليم والمستدام، ويؤدي إلى تحسين النتائج المالية والاجتماعية والبيئية والتي تؤكدها تقارير المراجعة البيئية ومن أهم أهداف هذا المعيار:

– تحديد المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية للمشروع وتقييمها.
– اعتماد هيكل هرمي لإجراءات التخفيف لتوقع المخاطر والآثار وتجنبها.
– تشجيع تحسين الأداء البيئي للأطراف الفاعلة.
– توفير وسيلة للمشاركة الملائمة مع المجتمعات المحلية.
– ضمان نشر المعلومات البيئية والاجتماعية ذات العلاقة بها والإفصاح عنها.

2.5. معيار الأداء رقم -2- ويتضمن العمال وأوضاع العمل: يقر هذا المعيار بأن مواصلة النمو الاقتصادي عن طريق توفير فرص العمل وتوليد الدخل يوازيه حماية الحقوق الأساسية للعمال باعتبار العمال عنصر من عناصر التي تعمل الاستدامة ويهدف هذا المعيار إلى:

– تقرير المعاملة العادلة والالتزام بالقوانين.
– تقرير ظروف العمل الآمنة وغيرها.

3.5. معيار الأداء رقم -3- كفاءة الموارد ومنع التلوث: يدرك هذا المعيار أن تزايد النشاط الاقتصادي وما يصاحبه من توسع عمراني يؤديان إلى ارتفاع مستويات تلوث الهواء، المياه والأراضي واستهلاك الموارد غير المتجددة يستدعي ضرورة استخدام الموارد بصورة أكثر كفاءة وفاعلية ومنع للتلوث.

وتتم هذه الممارسات من خلال أساليب التحسين المستمر التي تشبه الأساليب المستخدمة لتعزيز الجودة الإنتاجية ويهدف إلى:

– تجنب أو تقليل الإشارة السلبية على صحة الإنسان وسلامة البيئة.
– تقرير الاستخدام الأكثر استدامة للموارد بما في ذلك الطاقة والمياه.
– الحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري ذات الصلة بالمشروعات.

4.5. معيار الأداء رقم -4- صحة المجتمعات المحلية وسلامتها وأمنها: يركز على مسؤولية الجهة المتعاملة مع المؤسسة بشأن تعادي أو التقليل من تعرض صحة المجتمعات المحلية وسلامتها وأمنها للمخاطر والآثار الناتجة عن أنشطة مشروعاتها ويهدف إلى:

- تجنب الآثار على صحة المجتمعات المحلية.
- ضمان تنفيذ إجراءات حماية المجتمعات المحلية للمخاطر.

5.5. معيار الأداء رقم -5- الاستحواذ على الأراضي وإعادة التوطين: هذا المعيار خاص بالاستحواذ على الأراضي وإعادة التوطين القسري وينطبق هذا المعيار على التشرد المادي والاقتصادي (فقدان المأوى وخسارة الأصولأو فقدان القدرة على الوصول إليها مما يؤدي إلى فقدان مصادر الدخل) ويهدف إلى:

- تحقيق الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية الناتجة عن الاستحواذ عن الأراضي.

6.5. معيار الأداء رقم -6- حفظ التنوع الحيوي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية: يقر هذا المعيار بأهمية حماية التنوع الحيوي والحفاظ عليه والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية في تحقيق التنمية المستدامة ويهدف إلى:

- حماية التنوع الحيوي والحفاظ عليه.
- الحفاظ على المنافع الناشئة عن خدمات النظام البيئي.
- تقرير الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية من خلال اعتماد الممارسات التي من شأنها إحداث تكامل بين احتياجات الحفاظ على التنوع الحيوي وأولويات التنمية.

7.5. معيار الأداء رقم -7- الشعوب الأصلية: يهدف أن تؤدي عملية التنمية المستدامة إلى تقرير الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وكرامتهم وتطلعاتهم.

8.5. معيار الأداء رقم -8- التراث الثقافي: يقر بأهمية التراث الثقافي للأجمال الحالية وأجيال المستقبل ويهدف إلى:

- حماية التراث الثقافي والحضاري من الآثار السلبية عن أنشطة المشروعات.
- تشجيع المشاركة للمنافع الناتجة عن استخدام التراث الثقافي.

ثالثا: تقارير المراجعة البيئية والتنمية المستدامة:

تعد تقارير المراجعة البيئية كأداة لتوفير المعلومات اللازمة لأغراض التنمية المستدامة زيادة على أهمية المراجعة البيئية التي تخدم الأطراف ذو العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بالمؤسسة المعنية والتي تستخدم هذه التقارير في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها، ولقد صنفت بعض المؤسسات حسب علاقتها بالبيئة إلى ثلاث أقسام حسب الحالة التي عليها المؤسسة وانعكاساتها على البيئة وهو ما يمكن توضيحه حسب المخطط الموالي:

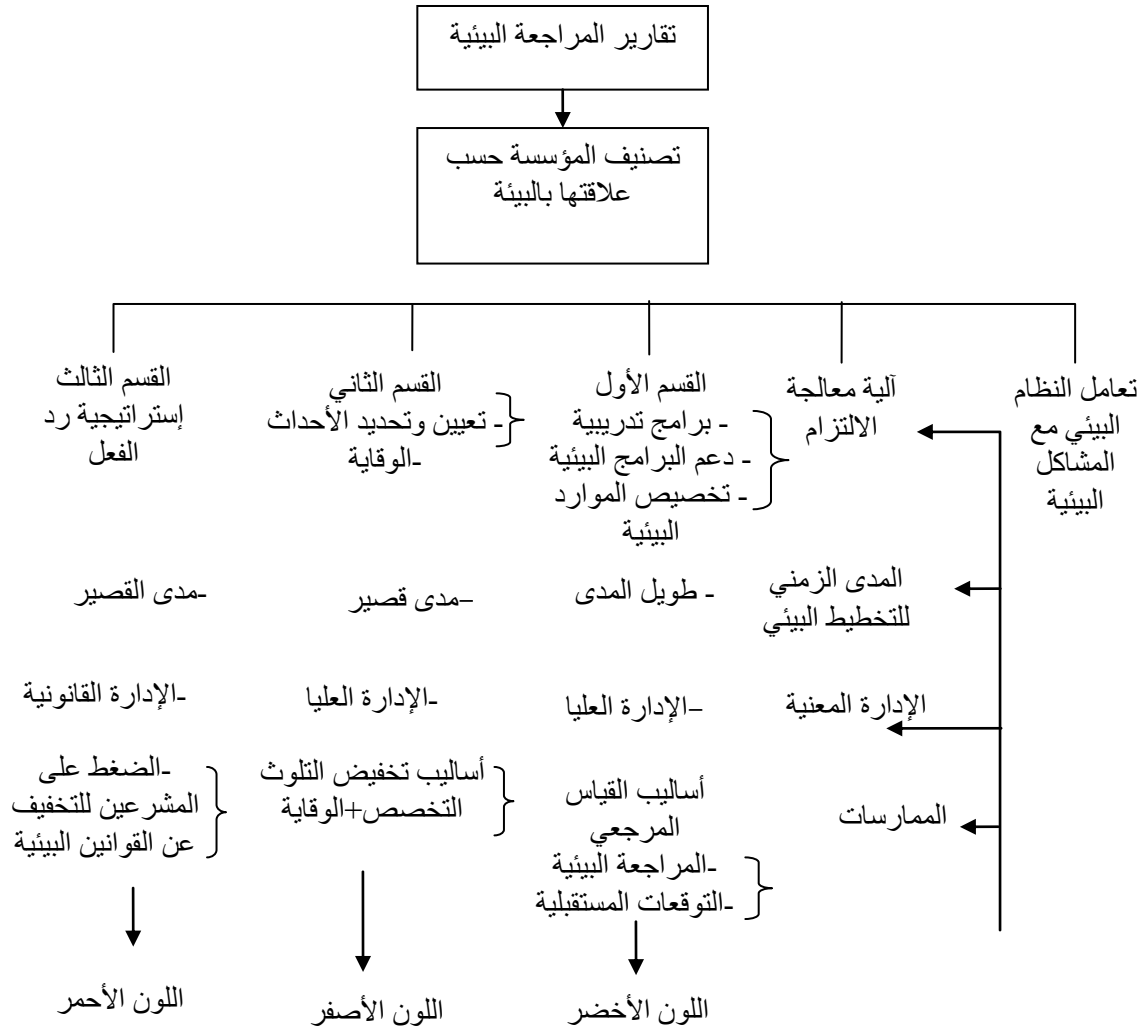

من إعداد الباحثة بالاعتماد على حسن أحمد الشافعي

لقد أظهرت المراجعة البيئية وجود ثلاث أقسام لكل قسم لون يميز الحالة التي عليها المؤسسة وانعكاساتها على البيئة.

اللون الأخضر: ظهرت المراجعة البيئية ضمن ممارسات القسم الأخضر المؤسسات ووجود علاقة طردية بين استخدام تقارير المراجعة البيئية كأداة لتوفير المعلومات اللازمة لأغراض التنمية المستدامة من خلال:

- مساعدة الإدارة على التوقعات للمشاكل البيئية المستقبلية.
- تحديد أوجه العلاج الفعالة وتحديد المتطلبات البيئية لإدارة المنشأة.
- تحسين قيمة سجلات الأداء البيئي مع وضع قاعدة بيانات مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف وتحسين الربحية والصورة للمؤسسة.

اللون الأصفر: أظهرت وجود علاقة صفرية في ظل عدم الالتزام بالقوانين في ظل محاولات منع وقوع الأحداث أي الوقاية فقط.

اللون الأحمر: نظرا لاعتبارات التكلفة وممارسات الضغط على المشرعين للتخفيض من القوانين البيئية أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية.

رابعا: آليات وأولويات تحقيق التنمية المستدامة على ضوء المراجعة البيئية:

إن تحقيق متطلبات التنمية المستدامة يستلزم تحديد أولويات وإيجاد آليات يمكن للمؤسسة الاعتماد عليها لبلوغ ذلك وعلى ضوء المراجعة البيئية يمكن الاعتماد عليها كأحد الروافد الأساسية من خلال إجراءات تنفيذية يمكن توضيحها وفق ما يلي:

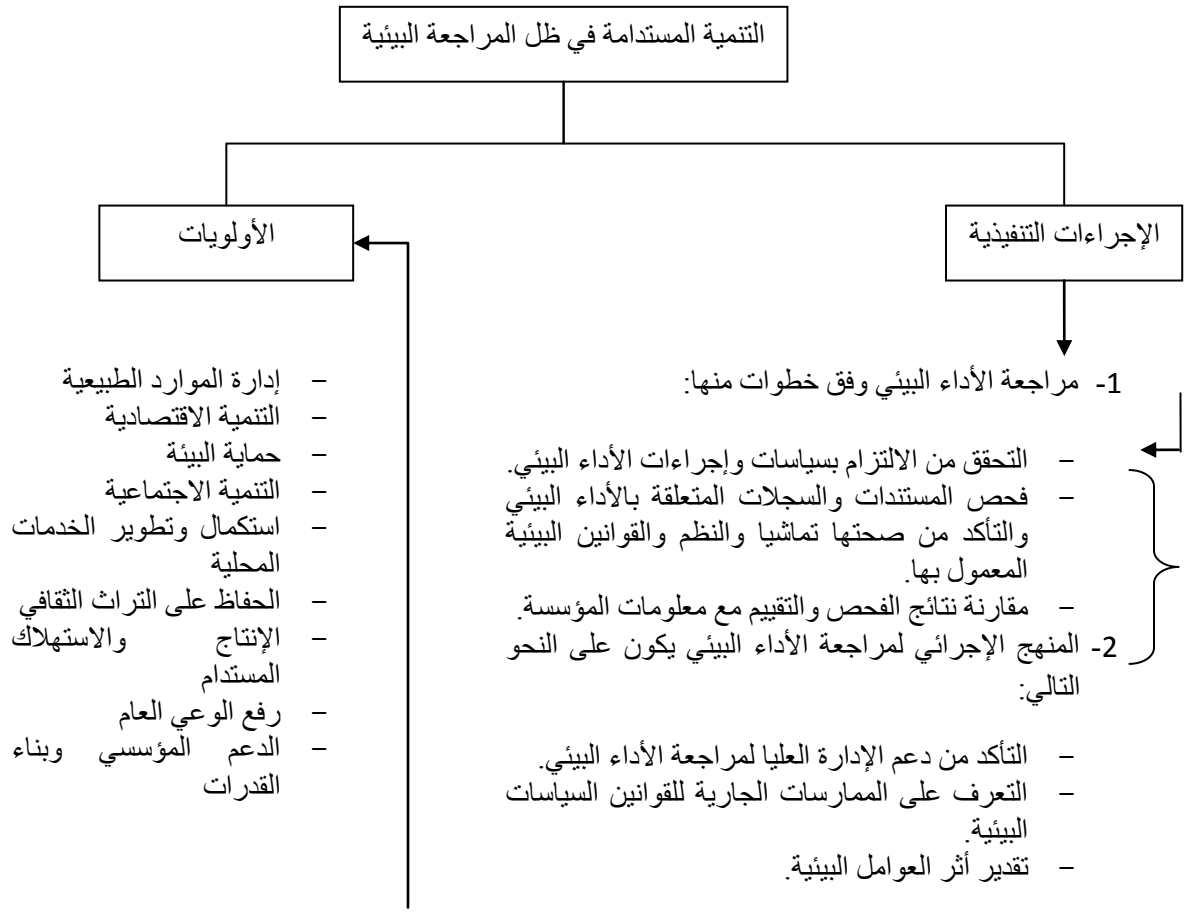

من إعداد الباحثة

الخاتمة: تعد التنمية المستدامة عملية مخططة وهادفة ورؤية شاملة للعالم بكل أبعاده ومتغيراته تساهم في تحديد الخيارات ووضع الإستراتيجيات وبلورة الأهداف ورسم السياسات برؤية مستقبلية كضرورة الاستدامة، وللحفاظ على الأجيال المتعاقبة ومن أجل تحقيقها تستوجب إيجاد روافد أو ووسيلة للتأكد من الالتزام بمتطلباتها خاصة البيئة منها، لتظهر المراجعة البيئية كفحص موضوعي منظم ودوري وموثق للمشروعات أو الممارسات البيئية والقوانين والتعليمات والتقييم لفعالية نظم الإدارة البيئية، فهي تتركز حول توقع المشاكل البيئية المستقبلية وتحديد طرق العلاج وتحديد المتطلبات البيئية،ففي ظل عدم الوعي والمسؤولية في ظل تدهور الموارد الطبيعية تلعب المراجعة البيئية دورا وقائيا، كما تستخدم تقارير المراجعة البيئية كأداة لتوفير المعلومات اللازمة لأغراض التنمية المستدامة.

فتتمثل المراجعة البيئية أحد دعائم تحقيق التنمية المستدامة وعلى ضوء أهمية المراجعة البيئية نقترح ضرورة:

1- الاهتمام بتقرير المراجعة البيئية من قبل الهيئات والجهات الحكومية المعنية.

2- الاهتمام بوضع معايير للمراجعة البيئية وإضفاء صبغة قانونية.
3- ضرورة المراقبة والمتابعة الدورية للأحداث التي تنطوي على أضرار بيئية.
4- العمل على تأهيل المدققين خاصة في المواضيع البيئية.

المراجع والإحالات:

(1) زياد هاشم السقا، متطلبات التدقيق البيئي في ضوء معايير التدقيق المقبولة قبولا عاما GAAS، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 7، السنة 2011، ص299.
(2)زياد هاشم السقا، المرجع السابق، ص299.
(3) رادة فاروق دريباني، دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء البيئي، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، 2009، ص02.
(4) بن نافلة قدور، المراجعة البيئية كأداة لتحسين الأداء البيئي للمؤسسات الصناعية العربية بالإسقاط على حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف، الجزائر، ص05.
(5) أحمد فيصل خالد الحايك، التدقيق الداخلي البيئي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، دراسة ميدانية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 40، العدد 02، 2013، ص397.
(6) زياد هاشم السقا، مرجع سابق بتصرف، ص300.
(7) أحمد فيصل خالد الحايك، المرجع السابق، ص397.
(8) رادة فاروق دريباني، مرجع سابق، ص39-41 بتصرف.
(9)أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة البيئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص208-209.
(10) المرجع نفسه، ص218.
(11) نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التنمية المستدامة في المنظمة العربية، الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية، مجلة الشؤون العربية، العدد 125، دولة الكويت، 2006، ص103-104.
(12) العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010-2011، ص14.
(13) نوزاد عبد الرحمن الهيتي، المرجع السابق، ص104.
(14) المجلس الأعلى للتعليم، التنمية المستدامة، ص62.
(15) عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو ربط، التنمية المستديمة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص29.
(16)زكرياء طاحون، إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف، جمعية المكتب العربي للبحوث والبيئة، القاهرة، 2005، ص267-268.
(17) مؤسسة التمويل الدوليةIFC، مجموعة البنك الدولي، معايير الأداء المعنية بالاستدامة البيئية والاجتماعية،نيايز، كانون الثاني، 2012 بتصرف.